

على هامش مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية
وثيقة

إعلان مجلس هيئة كبار العلماء
في المملكة العربية السعودية^٥

إن مجلس هيئة كبار العلماء في دورته الاستثنائية الثامنة المنعقدة في مدينة الطائف في الفترة من ١٤١٥/٣/٢٠ هـ إلى ١٤١٥/٣/٢٣ هـ (٢٧-٣٠/٨/١٩٩٤) نظر في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المرفق بمذكرة الأمانة العامة للأمم المتحدة الذي سيعقد في القاهرة في الفترة من ٥ إلى ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٤، واطلع على ما صدر عن البرنامج من: الأمانة العامة لرابطة العالم الإسلامي، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجمع البحوث الإسلامية في القاهرة برئاسة سماحة شيخ الأزهر، والمركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث الكفائية بجامعة الأزهر.

واطلع المجلس على الدراسة المقدمة من اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة العربية السعودية. وبعد الدراسة وتبادل الآراء اتضح للمجلس ما يأتي:

١ - تبني هذا البرنامج في ظاهره المشكلة السكانية القادة والتي سببها في نظر معلمي البرنامج تكاثر السكان لكثرة النسل أمام قلة الموارد، مما سيؤدي إلى مشكلة الفقر العام حسب زعمهم.

(٥) الطائف، ١٩٩٤/٨/٣٠

٢ - قدّم لهذا المؤتمر مؤدّة وثيقة كبرنامج عمل حسبما وافقت عليه اللجنة التحضيرية للمؤتمر المنعقدة في نيويورك من ٢٠ إلى ٢٢ نيسان (أبريل) عام ١٩٩٤، وهي تتكوّن من ١٦ فصلاً في ١٢١ صفحة بصياغة تعتمد التعريب حبثاً والمنهجوم والتلويح حبثاً آخر بما يفضي إلى الإباحية.

٣ - ركّزت الوثيقة كعلاج لذلك على الدعوة إلى أمرين:

الأوّل: الدعوة إلى الحرّية والمساواة بين الرجل والمرأة والقضاء الثامّ على فوارق بينهما، حتّى في ما قرّرت الشرائع المساوية وافترضه الفطرة وحتمته طبيعة المرأة وتكوينها. وعقدت الوثيقة لذلك فصلاً كاملاً هو الفصل الرابع بعنوان «المساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة»، وفي مواضع أخرى من الوثيقة كما في الفصل الثاني «المبدأ ٢، والمبدأ ٧» والفصل الثالث دم ١٨، م ٣٠» والفصل الحادي عشر «الأهداف أ، ب، ج» والفصل الخامس عشر «المبدأ ٩».

الثاني: الدعوة إلى فتح باب العلاقات الجنسيّة المحرّمة شرعاً واتخذت لها من الرسائل الآتي:

أ) السماح بحرّية الجنس وأنواع الاقتران الأخرى غير الزواج، والدعوة إلى الإجراءات الكفيلة بذلك «فصل ٢/٧»، «فصل ٥/٥»، «فصل ٦/١١»، «فصل ٦/١٥»، «فصل ٧/١»، «فصل ٧/٦».

ب) التنفير من الزواج المبكر ومعاقبة من يتزوّج قبل السنّ القانونيّة وإتاحة بدائل تفني عن الزواج المبكر من قبيل توفير فرص التعليم والعمل؛ كما في الفصل الرابع «مبدأ ٢١» والفصل السادس «مبدأ ٧» الفقرة ج» «مبدأ ١١».

ج) العمل على نشر وسائل منع الحمل والحدّ من خصوبة الرجال وتحلّيد النسل بدعوى تنظيم الأسرة والسماح بالإجهاض المأمون وإنشاء مستشفيات خاصّة له وحضّ الحكومات على ذلك وجعل التكاليف قليلة جدّاً كما في «الفصل ٣/١٣» «الفصل ٤/ج ٢٧» «الفصل ٧/٣١»، «فصل ٧/٣٧» «الفصل ١١/٨» «الفصل ١٢/١٤» «الفصل ١٥/١٦».

د) التركيز على التعليم المختلط بين الجنسين وتطويره لأنّه من أعظم

أسباب إزالة الفوارق بين الجنسين وتعميق الزواج المبكر، وتنشيط الاتصال الجنسي كما في الفصل السادس «الهدف ج» والفصل الحادي عشر «الإجراء ٤٨».

هـ) التركيز على تقديم الثقافة الجنسية للجنين في سن مبكرة، من الطفولة والمراهقة كما في «الفصل ٤/٢٩» و«الفصل ٦/٧/ب» و«٥/١٥» و«الفصل ٥/٧ و ٦/٧».

و) تسخير الإعلام لتحقيق هذه الأهداف كما في «الفصل ١١/١٦».

٤ - نتيجة لهذه الدعوة للإباحية ومع العلم المسبق بما يترتب على الانفلات الجنسي، ركزت الوثيقة على الخدمات الصحية التامية والجنسية وكيفية معالجة ما يقع من الأمراض الجنسية والحمل وخصوصاً مرض الأيدز.

٥ - إهمال التعاليم الدينية والقيم الإنسية والاعتبارات الأخلاقية وعدم إقامة أي وزن لها.

٦ - إعلان الإباحية ومعاداة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه وشرعه، وسلب قوامة الإسلام على العباد، وسلب ولاية الآباء على الأبناء وقوامة الرجال على النساء، والغاء ما دلت عليه الشريعة الإسلامية من مقومات وضوابط وموانع في وجه الإباحية والتحلل وقوضي الأخلاق والتفتخ من الدين. ومن خلال توافر هذه المعلومات الموثقة من نصوص الوثيقة ومضامينها، فإنها تؤدي إلى المنكرات والآثار السيئة الآتية:

١ - نشر الإباحية وتعقيم البشرية وتحليلها إلى قطعان ببيمة مسحوبة الهوية من الفضيلة والخلق والعفة والطهارة التي تؤكد عليها تعاليم الدين.

٢ - هتك حرمت الشرح الإسلامي المطهر المعلومة منه بالضرورة وهي حرمت الدين والنفس والعرض والنسل. فالإباحية هتك لحرمة الدين، والإجهاض بوصفه المذكور في الوثيقة هو هتك لحرمة النفس وقتل للأبرياء، والعلاقات الجنسية من غير طريق الزواج الشرعي هي هتك لحرمة العرض والنسل.

٣ - جميع ذلك تحدّ لمشاعر المسلمين ومصادرة لقيمهم ومثلهم الإسلامية.

٤ - وجميع ذلك أيضًا هجمة شرسة ومواجهة عنيفة للمجتمع الإسلامي لتحويل ما فيه من عنّة وطهارة عرض وحفظ نسل إلى واقع المجتمعات المعاصرة بأمراض الشذوذ الجنسي والانفلات في الأخلاق؛ وعليه فإنّ مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية يقرّر بالإجماع ما يأتي:

أولاً: إنّ ما دعت إليه هذه الوثيقة من المبادئ والإجراءات والأهداف الإباحية مخالف للإسلام، ولجميع الشرائع التي جاء بها الرسل عليهم الصلاة والسلام وللفطرة السليمة والأخلاق القريمة وهي كُفّر وضلال.

ثانياً: لا يجوز شرعاً للمسلمين حضور هذا المؤتمر الذي (وضح) من مضمون وثيقة عمله، ويجب عليهم مقاطعته وعدم الاشتراك فيه.

ثالثاً: يجب على المسلمين حكومات وشعوباً وأفراداً وجماعات الرقوف صفّاً واحداً في وجه أيّ دعوة للإباحية وفوضى الأخلاق ونشر الرذيلة.

رابعاً: يجب على كلّ من ولّاه الله شيئاً من أمور المسلمين أن يتّقي الله في نفسه وفي رعيته، وأن يوسمهم بالشرع الإسلامي المطهير، وأن يسدّ عليهم أبواب الشرّ والفساد والفتنة، وألا يكون سبباً في جرّ شيء من ذلك عليهم، وأن يحكّم شريعة الله في جميع شؤونهم. ونذكر الجميع بقول الله سبحانه: ﴿يريد الله ليين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويترب عليكم والله عليم وحكيم، والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتبعون الشهوات أن تميلوا ميلاً عظيماً﴾، ويقوله عزّ وجلّ: ﴿أنحکم الجاهلیة یبعثون ومن أحسن من الله حکماً لقوم یوقنون﴾. والله المسؤول أن یوفق جمیع المسلمین حکومات وشعوباً لما فیہ رضاه، وأن یصلح أحوالهم، ویمنحهم الفقه فی الدین، ویعیدهم جمیعاً من مضلّات الفتن ونزعات الشیطان، أنّه علی كلّ شیء قدير.